**الوحدة مع العراق في فكر الملك عبدالله الأول ابن الحسين**

**King Abdullah I and the Union with Iraq**

الدكتور أحمد تركي راجي الشريدة

محاضر غير متفرغ

مكتب تنسيق متطلبات الجامعة – الجامعة الأردنية

هاتف: 0777788027

|  |  |
| --- | --- |
| ahmad.shrideh@yahoo.com | E-Mail: |
| a.alshrideh@ju.edu.jo |

**الوحدة مع العراق في فكر الملك عبدالله الأول ابن الحسين**

**الملخص:**

تمثل هذه الدراسة نوعاً من التوثيق لأفكار الملك عبدالله الأول ابن الحسين الوحدوية، والتي كانت تمثل أحد أهداف حركة التحرر العربية، للوصول إلى وحدة العرب وتحقيق آمالهم. وذلك عن طريق تسليط الضوء على حلقة جديدة من حلقات النهضة العربية بشكل عام وتاريخ الأردن والعراق بشكل خاص، وذلك لأنها توثق حقبة تاريخية مهمة بين البلدين في الفترة (1921-1951م).

تتطرق الدراسة؛ لبيان نشأة فكرة الوحدة مع العراق والمساعي التي بذلها الأمير في تحقيقها. كما تستعرض محاولات الوحدة بين العراق والأردن في الفترة منذ نشأة الإمارة في شرق الأردن، وحتى استشهاد الملك عبدالله بن الحسين الأول عام 1951م. ثم تنتقل الدراسة إلى رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيقها.

وخلصت الدراسة إلى أن فكرة الوحدة مع العراق بدأت في فكر الملك عبدالله الأول مع قيام المؤتمر العراقي العام الذي عقد بدمشق في 8 أذار 1920م، وأعلن فيه عن استقلال البلاد العراقية، وتنصيب الأمير عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً عليها. كما خلصت الدراسة إلى أن بروز الأمير عبدالله كمرشح لعرش العراق، ومن ثم استبعاده، أدى إلى تكثيف جهوده في سبيل قيادة مشروع الوحدة مع العراق في عملية مستمرة منذ تأسيسه للإمارة، وحتى استشهاده عام 1951م.

**الكلمات الدالة:** الملك عبدالله الأول، الوحدة العربية، العراق، الأردن.

**Abstract:**

This study aimed to investigating the King Abdullah I union attempt with Iraq. The study shows the The Arab Renaissance in Jordan and Iraq Union (1921-1951).

The study, talks about King Abdullah efforts to achieving the union with Iraq. Then to tackle the Unity attempts between Iraq and Jordan (1921-1951). Then to monitor why it didn't achieving her goals.

The results showed that, the idea of unity with Iraq began in the thought of King Abdullah I in Iraq General Conference in Damascus 1920. However, The King failed to achieve her ambition in the Unity of Iraq, despite of his hard efforts.

**Keyword:** King Abdullah I, Arab Union, Iraq, Jordan.

**المقدمة:**

شهد الوطن العربي في أعقاب الثورة العربية، ظهور بعض الكيانات السياسية المستقلة، ومن أبرزها: المملكة العراقية تحت حكم الملك فيصل الأول (1883-1933م)، وإمارة شرق الأردن، تحت زعامة الأمير عبدالله (1882-1951م)، حيث تبنى كلٍ منهما بعض المشاريع الوحدوية، فكان مشروع الوحدة الأولى بالتنفيذ، هو قيام كيان سياسي موحد يضم العراق وشرق الأردن، والذي تصدر له الأمير عبدالله.

كان الأمير عبدالله منذ قدومه إلى شرق الأردن يتطلع نحو وحدة سوريا الكبرى (سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين) تحت عرشه. ومن ثم يضم العراق. وبعد أن واجه معارضة في قيام سوريا الكبرى، أتجه إلى قيام الوحدة مع العراق على أساس أنها المرحلة الثانية بمشروع سوريا الكبرى، أي أنه أنطلق إلى الخطوة التالية، مما يسهل ضم سوريا بعد إتمام الوحدة مع العراق.

لقد اتسمت العلاقات بين العراق والأردن منذ تأسيسهما بالتعاون الوثيق، وقد استمرت العلاقات بينهما كذلك، حتى بعد وفاة الملك عبدالله الأول عام 1951م، وإعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام 1958م في عهد الملك حسين بن طلال (1935-1999م)، والملك فيصل الثاني (1935-1958م).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي لعبه الأمير عبدالله بن الحسين (الملك فيما بعد) في سبيل تحقيق الوحدة بين المملكة العراقية وإمارة شرق الأردن، وكذلك الاطلاع على أهم مشاريع الوحدة بين البلدين. هذا بالإضافة إلى التعرف على الصعاب التي واجهت مشاريع الوحدة، وتسببت في عدم نجاحها.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المتخصصة في فكرة مشروع الوحدة/الاتحاد بين العراق والأردن في عهد الملك عبدالله الأول، ولا يوجد دراسة – حسب علم الباحث – تبحث في مشروع الاتحاد بين العراق والأردن في تلك الفترة، وأن المعلومات المتوفرة عن الوحدة أو الاتحاد بين البلدين، ما هي إلا شذرات متناثرة في الدراسات التي بحثت في مشاريع الوحدة العربية بشكل عام، أو الدراسات المتعلقة بمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، والعلاقات الأردنية العراقية بشكل خاص.

أنطلقت الدراسة من إشكالية؛ ما هو الدور الذي لعبه الأمير عبدالله في سبيل تحقيق الوحدة بين العراق وشرق الأردن في الفترة (1921-1951م)؟. وبناء على هذا السؤال المحوري تم طرح عدة تساؤلات فرعية، هي؛ ما طبيعة الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله بن الحسين؟. وكيف هي الآلية التي تم أتباعها في سبيل تحقيق الوحدة بين العراق والأردن في الفترة (1921-1951م)؟. ومن ثم ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق؟.

وللإجابة على تلك التساؤلات تم تقسيم البحث إلى؛ ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول، نشأة مشروع الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله. أما الفصل الثاني، فقد سلط الضوء على مشاريع الوحدة التي طرحها الأمير عبدالله في فترة الدراسة. بينما الفصل الثالث، فتم تخصيصه للأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق، وكذلك لأستعراض النتائج الختامية للدراسة.

اعتمدت الدراسة على منهج التاريخي الوصفي، لأنا الدراسة تؤرخ لفترة هامة في تاريخ الأردن والعراق عن طريق وصف الأحداث التي مر بها البلدين. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص التي تهم موضوع الدراسة. وتم تحديد الإطار المكاني للدراسة بحيث يغطي العراق والأردن، في حين شمل إطارها الزمني الفترة (1921-1951م).

**الفصل الأول: الوحدة مع العراق في فكر الأمير عبدالله بن الحسين.**

**أولاً: نشأة فكرة الوحدة مع العراق.**

تميزت أفكار الأمير عبدالله بالحرص على وحدة الأمة العربية، لذلك سعى إلى تطبيق أفكاره في سوريا الكبرى، ووحدة الضفتين.بالإضافة إلى محاولاته المستمرة في اتحاد الأردن مع العراق في الفترة 1921-1951م. ومع إنطلاق الثورة العربية وضع الشريف الحسين بن علي (1853-1931م) نهجاً لأسرته، بحيث يخلفه الأمير "علي" (1879-1935م) في الحجاز، ويصبح "عبدالله" ملكاً على العراق، و"فيصل" ملكاً على سوريا. ومع نهاية الثورة العربية، أصبح الشريف ملكاً على الحجاز وعلي ولي عهده، وتوج فيصل على سوريا، وتولى عبدالله وزيراً لخارجية الحجاز، لأن مستقبل العراق لم يتضح بعد، وهكذا توجهت أنظار الأمير عبدالله إلى عرش العراق، ولكن هذه الخطة تمزقت بسقوط الحكومة الفيصلية (أنطونيوس، 1946؛ ظبيان، 1967).

زاد اهتمام الأمير في العراق، بعد أن تقدم لورنس (T. E. Lawrence) (1888-1935م) باقتراح في تشرين الثاني 1918م، بتقسيم المنطقة العربية إلى ثلاثة دول؛ الأولى في سوريا تحت حكم الأمير فيصل، والثانية في شمال العراق وعاصمتها الموصل للأمير زيد (1898-1970م)، والثالثة في جنوب العراق وعاصمتها بغداد برئاسة الأمير عبدالله. وعلى أثر ذلك بدأت البرقيات ترد من العراق إلى الشريف حسين لترشيح ولده عبدالله لعرش العراق (Khadduri, 1951؛ الهندي، 2015).

وهكذا برز الأمير عبدالله كمرشح أول لعرش العراق، وخاصة بعد أن اختاره العراقيون في الاستطلاع العام الذي أجرته الإدارة البريطانية في العراق في 30 تشرين الثاني 1918م بخصوص رأيهم بدولتهم الجديدة، ومن يريدون أن يحكمهم؟. وكانت النتيجة أنهم يفضلون قيام دولة عربية على رأسها أحد أحفاد الشريف حسين، وأن الأمير عبدالله هو من تتجه أليه الأنظار بالتأييد. كما قامت بعض الهيئات العراقية في آب 1919م، كجمعية حرس الاستقلال، وجمعية العهد، بالمطالبة باستقلال العراق، وإقامة حكومة دستورية تحت زعامة الأمير عبدالله (عليوي، 2000).

بعد عقد المؤتمر السوري العام بدمشق في 6 أذار 1920م. تشجع العراقيون إلى عقد مؤتمر مشابه في مدينة النجف، إلا أن السلطات البريطانية منعتهم. مما دفعهم لعقده في سوريا. وفي 8 أذار عقد المؤتمر العراقي العام بدمشق بحضور (٢٩) شخصية عراقية، وأصدر المؤتمر قراراته باستقلال العراق بزعامة الأمير عبدالله. وقد حقق المؤتمر للأمير عبدالله طموحاته وأحلامه في عرش العراق، لذلك قام بالكتابة إلى أعضاء المؤتمر معرباً عن شكره وأمتنانه للمطالبة به ملكاً، ثم توجه إلى القاهرة لمقابلة المندوب السامي في مصر اللورد ألنبي (E. Allenby) (1861-1936م) في 26 نيسان 1920م، ليعرض عليه مقررات المؤتمر العراقي، وطالبه بتنفيذ تلك القررات، إلا أنه لم ينجح في مسعاه، لأعتبار بريطانيا أن تلك القرارات فردية وباطلة (Brand, 1994؛ الحيالي، 2001).

بعد سان ريمو عام 1920م فرضت بريطانيا انتدابها على العراق، إلا أن الشعب العراقي عارضه، وأشعل ثورة عارمة "ثورة العشرين"، التي أعلنت استقلال العراق تحت عرش الأمير عبدالله. مما دفعت الأمير عبدالله إلى مساندة الثورة التي دفعت البريطانيين إلى إلغاء الانتداب، وتوقيع معاهدة جديدة. وبسبب المكاسب التي حققتها الثورة، قام مجلس قيادتها، بإيعاز من القوميين العراقيين الموالين لأخيه فيصل، إلى العدول عن ترشيح عبدالله، ومبايعة فيصل ملكاً على العراق في تشرين الأول عام 1920م، وهو ما شكل صدمة للأمير، إلا أنه لم يتنازل عن دعوات العراقيين الأولى له بالعرش (الهندي، 2015؛ حميدي، 2015).

**ثانياً: المرشحون لعرش العراق.**

نصت المعاهدة العراقية على تشكيل حكومة انتقاليه مهمتها اختيار حاكم عربي ليترأس الدولة، وينظم علاقاتها الجديدة مع بريطانيا، وفي 11 تشرين الثاني 1920م، شكل الحكومة عبد الرحمن الكيلاني (1841-1927م). وقد قدمت بريطانيا للحكومة مجموعة من المرشحين لعرش العراق، وهم: نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني. ونقيب البصرة طالب باشا النقيب (1871-1929م) من البصرة. وكذلك أحد أمراء الأسرة الخديوية في مصر. بالإضافة إلى السلطان عبد العزيز آل سعود أمير نجد (1875-1953م). والشيخ خزعل خان (1861-1936م) أمير عرب ستان الملقب بأمير المحمرة. والأمير التركي محمد برهان الدين (1885-1949م) نجل السلطان عبدالحميد الثاني. وكذلك عبد الهادي باشا العمري (1860-1932م) من الموصل. والآغا خان الثالث (1877-1957م) زعيم الطائفة الإسماعيلية في الهند. وأخيراً فيصل وعبدالله؛ أنجال الشريف حسين.وبعد استعراض الأسماء كان الاختيار الأفضل، للملك فيصل، وأخوه الأمير عبدالله (حمّاد، 1987؛ كوريّة، 1998).

كانت الحكومة البريطانية قد طرحت اسم الأمير عبدالله على عرش العراق في تشرين الثاني 1918م، وقد تمت مناقشة تنصيبه باهتمام، حيث أيده اللورد سيسل (R. Cecil) (1864-1958م) نائب وزير الخارجية. وكذلك السير مونتاغيو (E. Montagu) (1879-1924م) وزير الدولة لشؤون الهند الذي قال: "أنه الرجل المثالي المطلوب لحكم البلاد". كما أيده القنصل البريطاني في جدة، وكذلك المستر كورنواليس (K. Cornwallis) (1883-1959م) مدير المكتب العربي البريطاني في القاهرة (Wilson, 1989, p 77؛ إبتسم ولبنة، 2017/2018).

وعارض ترشحه المندوب السامي البريطاني في العراق ويلسن (A. Wilson) (1884-1940م) ومستشارته المسز بيل (G. Bell) (1868-1926م) محتجين بأن قيام أحد أبناء الشريف حسين في العراق سيشكل عائقاً أمام السياسة البريطانية في الجزيرة العربية. وهكذا تم استبعاد الأمير عبدالله بالرغم من التأييد الذي وجده في أروقة السياسة البريطانية. واستقر الرأي على اختيار فيصل نظراً لصفاته التي يعرفها الغرب، كما أنه أصبح مستعداً لقبول أي شيء بعد خسارة عرش سوريا (كوريّة، 1998).

كان فيصل متردداً بسبب أرتباطه العائلي والأدبي مع أخيه عبدالله المسمى لعرش العراق. إلا أنه ما لبث أن وافق على ذلك، لأن رفضه سيجعل بريطانيا تجد شخصاً أخر غيره. وقد تعهد البريطانيون بالتفاهم مع الأمير عبدالله، الذي لم يكن مقتنعاً في بادىء الأمر، ثم أعلن بأنه لن يثير أي اعتراضات على تنصيب فيصل مكانه (ظبيان، 1967؛ قاسمية، 2003).

تحت ضغط المتغيرات التي حدثت في الأحوال العراقية، ظهر أن الأمير عبدالله أصبح موشكاً على خسارة عرش العراق، لذلك بدأ يوجه أنظاره نحو الشمال، وأنطلق على رأس قوة إلى معان ثم تقدم نحو عمّان التي وصلها في مطلع أذار عام 1921م معلناً نفسه سيداً على شرقي الأردن (Salibi, 1993؛ الزركلي، 2009).

بعد مؤتمر القاهرة عام 1921م، وجه تشرشل (W. Churchill) (1874-1965م) الدعوة للأمير عبدالله لملاقاته في القدس، حيث تم الاتفاق على تثبيت وضع الأمير مؤقتاً في شرقي الأردن، ولأن عرش العراق ما زال في ذهن الأمير، فقد طالب بتوحيد شرق الأردن مع العراق، وتم رفض الفكرة، ونصحه تشرشل: "بلزوم إنصراف فيصل إلى عرش العراق، لأن طلاب عرش العراق كثيرون، وأنه يجب على الأمير أن يساعد على هذا الغرض". ورد الأمير: "أنه يسره التكيف مع فيصل كملك للعراق، إلا أنه لا يستطيع مخاطبة العراقيين للتخلي عن ترشيحهم له كملك، ومبايعة أخاه لأنهم قد يكون ضد رغباتهم"، وهذا ما يدل على تمسك الأمير عبدالله بعرش العراق (ابن الحسين، 1989، ص 183-184؛ حميدي، 2015).

وبناءًا على نصيحة تشرشل وافق الأمير على التخلي عن عرش العراق لأخيه، مقابل قيام إمارة شرق الأردن، على أن تتم إعادته كملك على عرش سوريا. وهكذا تم تأسيس شرق الأردن وعلى رأسها الأمير عبدالله، كما توج فيصل ملكاً على عرش العراق في 23 آب 1922م، وبدأ معهما نوع من الاستقرار بين البلدين (العبد اللات، 1993).

**ثالثاً: أسباب عدم تولي الأمير عبدالله لعرش العراق**.

أ- كان رأي الحكومة البريطانية، بإستحالة تنصيب عبدالله على عرش العراق، لأن فيصل يعرف كيف تجري السياسة في أوروبا، وعبدالله لا يعرفها. كما أن دول أوروبا تعرف فيصل منذ مؤتمر الصلح، ولا تعرف عبدالله (ويلسون، 2000).

ب- أن اختيار الأمير عبدالله للعراق جاء به المؤتمر العراقي العام، الذي أعتبرته بريطانيا باطلاً، لأنه من مخططات الأمير الفردية، وخاصة أنه قام بتعيين أتباعه في المناصب العراقية المنتظرة مستقبلاً عند توليه العراق (رزق، 1999).

هـ- جاءت مقررات المؤتمر العراقي العام منسجمة مع مقررات المؤتمر السوري العام من حيث قيام اتحاد فدرالي بين العراق وسوريا، وهو ما يخل في اتفاقات بريطانيا مع فرنسا والحركة الصهيونية (العمري، 1935).

و- عدول مجلس قيادة ثورة العشرين العراقية، بدعم من القوميين العراقيين الذين عملوا مع فيصل في سوريا، عن ترشيح الأمير عبدالله لعرش العراق، وتحويله إلى أخيه فيصل (كوريّة، 1998؛ Weldon, 2006)**.**

**رابعاً: رد فعل الأمير عبدالله على تولية فيصل عرش العراق**.

بدأت ردود الأفعال عند الأمير عبدالله على عرش العراق مبكراً، فبعد معركة ميسلون، سرت الشائعات أن بريطانيا ستعوض فيصل بعرش العراق، وعندما وصلت الشائعات إلى الأمير عبدالله، أغرقته في بحر من عدم الارتياح، وقال: "أن فيصل صار الآن رجل بريطانيا الأول، وإنه بات بلا أفق مستقبلي". لذلك أثارت السياسة البريطانية حفيظة الأمير، فهم من حالوا بينه وبين السفر إلى العراق بعد قرارات المؤتمر العراقي (الماضي وموسى، 1959؛ ابن الحسين، 1989، ص 174).

كان الأمير ساخطاً لعدم تقيد والده بمنهج الأسرة الهاشمية، بأن يصبح عبدالله ملكاً على العراق، بل أنه دعم فيصل لعرش العراق، الذي كان مقرراً له، لذلك لم يغفر لأخيه قبوله بعرش العراق، لأنه تعدى على حقه. ولما تم تعيين فيصل أخذ يسلقه بالمثالب، زادت به التباريح حتى قال: "لقد عرفت الآن لماذا أحل المأمون دم أخيه الأمين" (السراج، 1947، ص 22، تاريخ الاسترجاع 82/1/2021م).

كان الأمير عبدالله دائم التظلم من خسارة العراق، بقوله: "أن عرش العراق حقي، أخي فيصل يريد أن يغتصبه مني". وقد شاع الأمر حتى أصبحت الصحف التركية تنشر تلك الأخبار، كوسيلة تفشي من ثورة الحسين. إذ نشرت أحدى صحف أنقرة، مقالاً بعنوان: "أولاد الحسين الخائن يتنازعون على عرش العراق"، وملخصه: "عندما ثار الشريف حسين، ظن البعض أنه كان مدفوعاً لغايات قومية وطنية. ولكن هؤلاء كانوا على خطأ عظيم، فبعد أنجلاء الحقيقة، بدأ نجلاه فيصل وعبدالله يتنازعان على عرش العراق". وبعد مررو عدة سنوات على تسلم فيصل العرش، ألقى شاعر الثورة فؤاد الخطيب (1880-1957م) بين يدي الأمير عبدالله قصيدة عدد بها خصاله، ومما قاله في مدحه: "تنازل عن عرش العراق أكرم به من تنازل"، وعندما سمع الأمير هذا الكلام، صاح على الفور: "كلا، لم أتنازل!". وذلك أمام جمع غفير من الحاضرين (الحصري، 1985، ص ص 42-43).

**الفصل الثاني: الوحدة بين العراق والأردن في الفترة 1921-1951م.**

**أولاً: الوحدة في عهد الملك فيصل الأول 1921-1933م.**

**1- دور الأمير عبدالله في الأتصال البري بين الأردن والعراق.**

بعد تتويج الملك فيصل على عرش العراق في آب عام 1921م بدأت علاقاتها مع الأردن في جو من الوئام والتفاهم، وذلك لوجود شقيقين على راس الحكم في البلدين (فيصل في العراق، وعبدالله في شرق الأردن)، وكذلك وجود بريطانيا كدولة منتدبة على البلدين (الحسني، 1933؛ الهندي، 2015).

بدأ الأمير عبدالله جهودة نحو الإتصال الفعلي مع العراق منذ نشأة الإمارة، حيث تباحث مع الحكومة البريطانية في أمكانية التواصل البري عبر الصحراء بين البلدين، وعلى أثر ذلك قامت قوة بريطانية في أيار 1921م بعملية استكشاف للطريق بين العراق والأردن لتحديد معالمها. وتم تكليف الشريف محسن الحارثي (1899-1957م)، بمرافقة القوة التي أنطلقت من الأزرق حتى بلغت بغداد بعد أن أصبح الطريق واضح المعالم. مما سهل الحركة بين البلدين، وأخذت المركبات تنتقل عليه بسهوله (الماضي وموسى، 1959؛ خماس، 2011).

أصبح التنسيق بين البلدين يأخذ مجراه، بعد زيارة الملك فيصل إلى عمّان في 27 تموز 1923م، لتأييد استقلال الإمارة الأردنية. وطرح فيصل على أخيه فكرة اتحاد الأردن والعراق والحجاز. وفي كانون الأول أرسلت القنصلية الأمريكية بالقدس تقريراً جاء فيه: "أن الاتحاد العربي بقيادة الملك حسين وشيك جداً، وسوف يضم الحجاز والعراق والأردن" (Khadduri, 1951؛ هلال، 1989، ص 68).

بهدف تسوية الحدود بين نجد والحجاز والعراق وشرق الأردن تم عقد مؤتمر الكويت عام 1923م، وقبل المؤتمر تواصل الأمير عبدالله مع الحكومة العراقية لتسهيل مهمة ترسيم الحدود بينهما، لأنهما متتاخمان بحدود ممتدة وواسعة، كما أن الأمير يريد ربط بلاده مباشرة مع العراق. كما دفع العراقيين لرفض المطالب النجدية في الاتصال الحدودي مع سوريا. وقد أيدت بريطانيا مطالب الأمير لأنها تسهل موصلات قواتها في المنطقة (محافظة، 2001، تم الاسترجاع بتاريخ 8 شباط 2021م؛ المقصقص، 2016).

كان ابن سعود يطالب بوادي السرحان لربط بلاده بسوريا مباشرة، وذلك لضرورات أمنية، بمنع الاتصال بين الأردن والعراق، وعرقلة أي عمل مشترك بينهما مستقبلاً. كما أن هذا الاتصال يحمي خطوط مواصلاتها التجارية مع سوريا. وقد تسببت هذه المطالب، بأنسحاب الوفد الأردني من المؤتمر، وبقيت المسألة معلقة (Brand, 1994؛ محافظة، 2001، تم الاسترجاع بتاريخ 8 شباط 2021م).

وفي تشرين الثاني 1925م وافق الأمير عبدالله على توقيع معاهدة حدّاء لترسيم الحدود بين شرق الأردن ونجد بعد حصوله على اتصاله مع العراق، مقابل ضمان حرية مرور القوافل التجارية النجدية إلى سوريا، وأن تتعهد الحكومتان بالمحافظة على حقوق الرعي للقبائل كافة، ومعاقبة العشائر الغازية (المقصقص، 2016).

وهكذا نجح الأمير عبدالله بالمحافظة على الحدود الأردنية العراقية متصلة. مما أدى إلى مزيد من التنسيق بين البلدين، ففي عام 1924م اتفق الطرفان على وضع التدابير اللازمة لوقف الغزوات الوهابية المتكررة، وذلك بدعم القبائل القائمة على حدود الدولتين. وبعد انتهاء الحكم الهاشمي في الحجاز عام 1925م، زار فيصل أخيه عبدالله في الأردن، وتباحثا في موضوع الاتحاد الذي أصبح ضرورة ملحة بعد سقوط الحجاز. كما تم خلال تلك الزيارة الاتفاق على أن تقوم القنصليات العراقية في الخارج، بصلاحيات المفوض عن الدبلوماسية الأردنية (سن ها، 2009؛ خماس، 2011).

أدت الحدود المشتركة بين البلدين على إحلال التفاهم بين القبائل البدوية الحدودية، ففي 25 تموز عام 1927م عقد الأمير عبدالله مؤتمر عشائري، شارك فيه مندوبين عن الحكومتين، لدراسة الخلافات بين قبائل الطرفين، واتفقوا على عقد صلح شامل بحسب التقاليد البدوية "حفار ودفار"، أي أنهاء كافة الخصومات بدون قيد أو شرط (المقصقص، ص ص 57-58، 2016).

**2- الأمير عبدالله من المعاهدة الأردنية ١٩٢٨م حتى عام 1933م**.

في عام 1928م تم توقيع المعاهدة الأردنية - البريطانية، والتي نصت على؛ استقلال الإمارة، ووضع قانون أساسي، وإقامة قاعدتين جويتين لاستخدام بريطانيا التي ستكون مسؤولة عن تدريب الجيش الأردني، والشؤون الخارجية. وقد سعى الأمير أن تكون معاهدته متكافئة للمعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922م، وذلك لرغبته في مواكبة الملك فيصل في العراق، وسهولة الإندماج بين البلدين مستقبلاً. وبالرغم من اختلاف البلدين، وتوقيت المعاهدتين، إلا أنهما احتوتا تقريباً على نفس البنود، فهما تكبلان البلدين، وتكرسان الهيمنة البريطانية عليهما.إلا أن الأمير عبدالله تمكن من إدراج المادة (8)، والتي جاء فيها: لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الأردن، بمن تود من الممالك العربية، ما دامها تتفق مع التزاماتها للحكومة البريطانية. وقد وفرت هذه المادة للأمير قابلية التحرك نحو الوحدة التي يريدها (Abu Nowar, 2006. pp 178-179).

أدى التعاون بين الطرفيين إلى تفعيل قانون الجمارك والمكوس، وكذلك تعين الطرق الخاصة بمرور البضائع والبريد. كما تتم تنظيم قانون وقاية النبات ومكافحة الجراد لعام 1927م، وقانون امتياز الكهرباء لعام 1928م (الجبوري، 2015/2016).

في عام 1930م بدأ الملك فيصل مشاوراته مع الأمير عبدالله لوضع نواة اتحاد عربي يضم البلدين، وأرسل وفداً إلى عمّان للاتفاق على أسس الاتحاد الجديد، إلا أن المشروع لقي معارضة عربية على اعتبار أنه فكرة بريطانية. كما عارضته بريطانيا وفرنسا، والحركة الصهيونية. وصرحت بريطانيا: "أن عملية الوحدة من الناحية العملية تقتصر على العراق وشرق الأردن، إلا أن هذه الوحدة تشكل خطراً على الأقلية اليهودية" (ظبيان، 1967، ص ص81-83؛ رزق، 1999).

بالرغم من اتسام العلاقات الأردنية - العراقية بالطابع الأسري، إلا أنه لم يجمعهما أي اتفاق رسمي حتى عام 1931م، وإنطلاقاً من حالة التقارب، تم تحويل مشروع الاتحاد إلى معاهدة "الصداقة وحسن الجوار" التي تم توقيعها في 25 أذار 1931م، ونصت المعاهدة على الاعتراف المتبادل بين البلدين، وتوحيد الشؤون السياسية والأمنية (العبد اللات، 1993؛ Brand, 1994).

بعد معاهدة 1931م أصبح طريق بغداد – حيفا، أحد الحوافز المهمة في تطور العلاقات بين البلدين، إذ قام الأمير عبدالله بتوقيع اتفاقية لمرور الزيوت المعدنية مع شركة بترول العراق، بهدف مد أنابيب النفط من العراق إلى ميناء حيفا عبر الأردن. وقد بدأت الشركة بتعبيد الطريق المحاذي لخط الأنابيب البالغ طوله (1080كم)، منها (340كم) داخل الأراضي الأردنية، كما قامت بإنشاء عدة محطات، كالرويشد والصفاوي والمفرق. وأصدر الأمير تعليماته بتقديم التسهيلات للمشروع، حيث قامت دائرة النافعة الأردنية ببعض أعمال شق الطرق (الموسى، 1990؛ Salibi, 1993).

وفي مطلع 1932م قام الأمير عبدالله بزيارة بغداد، وتم الاتفاق مع الحكومة العراقية على قانون المصرف الزراعي، وقانون سكة الحديد، وقانون رسوم الديون للشركات التجارية. كما قامت شركة بترول العراق بإنشاء شبكة خطوط برق وهاتف بين البلدين. مما سهل أكثر في عملية التواصل بين البلدين. وفي أيلول 1932م قام الملك فيصل بزيارة عمّان، واقترح قيام اتحاد فيدرالي أخر، إلا أنه لم يتحقق بسبب وفاة الملك فيصل في 8 أيلول عام 1933م (الماضي وموسى، 1959؛ Abu Nowar, 2006).

**3- الوحدة في عهد الملك غازي الأول 1933-1939م.**

بعد وفاة الملك فيصل عام 1933م انتقلت زعامة الأسرة الهاشمية إلى الأمير عبدالله الذي انفتح له باب جديد للولوج إلى العراق، وعقد آماله على الحلول مكان الملك فيصل، بفرض نفسه وصياً على الملك غازي، وبرز ذلك في أواخر تشرين الأول عام 1933م عندما تقدم رئيس الحكومة العراقية رشيد الكيلاني (1892-1965م) إلى الملك غازي بحل المجلس النيابي، إلا أن الأمير نصح الملك بعدم حل المجلس تحت أي ظرف كان، وذلك من أجل المحافظة على بقاء العناصر التي تشكل المصلحة العامة للعراق وتدين بالولاء للملك فيصل، وكذلك خوف الأمير من قيام حزب الإخاء الوطني الحاكم من التخلص من تلك العناصر، وبالتالي سيطرتهم على الملك الجديد، إلا أن الملك غازي قام بحل المجلس، مما أدى إلى عدم نجاح الأمير عبدالله في مسعاه (أنطونيوس، 1946؛ Wilson, 1989).

هنا بدأت بوادر التوتر في العلاقة بين الطرفين، وذلك لاختلاف وجهات النظر، فالملك غازي يخالف عمه الأمير عبدالله في نظرته إلى بريطانيا، فعلاقة الأمير معها وثيقة، بينما علاقتها مع الملك فاترة. كما أن الأمير يتكلم من منطلق الخبرة، أما الملك فيتكلم بعنفوان وطموح الشباب. وقد ظهر هذا التوتر جلياً في المواقف الإعلامية التي قادتها "إذاعة قصر الزهور" في بغداد، والمدعومة من الملك غازي، حيث وجهت الإذاعة انتقادات حادة لسياسة الأمير عبدالله (رزق، 1999).

ولتبديد المخاوف وإزالة التوتر القائم بين البلدين، قام الأمير عبدالله بعدة زيارات إلى بغداد في الفترة 1933-1935م، حيث تمكن الأمير من تلطيف الأجواء مع ابن أخيه الملك غازي الذي وجه دعوة إلى عمه في نيسان 1933م للمشاركة في احتفالات انتهاء مد خط أنابيب النفط. وقد طرح الأمير خلالها فكرة قيام اتحاد بين البلدين (العبد اللات، 1993).

وفي تشرين الثاني 1934م ذكر الأمير عبدالله في خطاب افتتاح المجلس التشريعي الثالث: "أن بلادنا ستكون موصولة بالعراق عن طريق البرق والهاتف، وهو ما يتيح مجالاً لقيام مشروع وحده بين الجانبين". وقد تشجع الأمير عبدالله أكثر لمشروع الوحدة، بعد وفاة أخيه الملك علي عام 1935م، وطرح مشروع وحدة الهلال الخصيب (العراق وسوريا الكبرى) تحت حكمه، إلا أن المشروع وجد المعارضة المعهودة (الماضي وموسى، 1959، ص ص 355، 381؛ Porath, 1986).

خلال السنوات 1933-1936م برزت على الساحة العراقية كتلة عسكرية بقيادة بكر صدقي (1890-1937م)، أخذت تخطط للوصول إلى السلطة، ثم قامت بانقلاب عسكري في 29 تشرين الأول 1936م. وقد قدمت الحكومة استقالتها، وعهد الملك غازي إلى حكمت سليمان (1888-1964م)، بتأليف الوزارة الجديدة مع بقاء بكر صدقي رئيساً لأركان الجيش، وقد قامت الحكومة الجديدة في شباط 1937م بتبني مشروع اتحاد فدرالي يضم فلسطين وشرق الأردن والعراق وكان مصيره كسابقه، وفي 11 آب 1937م اغتيل بكر صدقي، وعادت الأمور إلى طبيعتها (الحسني، 1933؛ Khadduri, 1951؛ حمّاد، 1987).

كان الأمير عبدالله مستاءًا من انقلاب العراق لضياع سلطة ابن أخيه غازي، وعندما زال الانقلاب قام الأمير بزيارة غازي في بغداد، ولم يكن مرتاحاً للأشخاص المحيطين به، وبصفته زعيم الأسرة الهاشمية، وجه أنظار الملك غازي الى الأخطار المحدقة بمملكته، ولما عاد الى عمّان أرسل ابنه طلال (1909-1972م) لمساعدة ابن عمه غازي، ولكنه لم ينجح بمهمته (Abu Nowar, 2006).

ظل الأمير عبدالله بعدها يتابع الشؤون العراقية عن كثب، مما حدا بالملك غازي إلى دعوته إلى بغداد في كانون الثاني 1938م، ليرى بنفسه أن الوضع لم يكن على الدرجة التي تصورها من الخطورة. وبالفعل فأن الأمير عبدالله شعر بالارتياح إزاء ما وجده، ولا سيما النزعة الانعزالية التي طبعت الحكومة. وقد بلغ تدخل الأمير عبدالله في العراق أوجه في ربيع عام 1938م، حيث أكثر من أرسال الرسائل عن طريق مقربيه إلى الملك، وكذلك أكثر من اتصالاته الهاتفية على بغداد، حتى اضطر المقسم العراقي إلى تبنّي ذريعة إبلاغ الأمير أن الخط كان معطلاً (ويلسون، 2000).

أثمرت تلك الاتصالات عن تقديم الأمير عبدالله لمشروع اتحاد بين البلدين، ووافق الملك غازي على أن تقوم الحكومة العراقية بدراسته لأبداء رأيها. وفي مطلع عام 1939م بعث الأمير عبدالله ابنه طلال إلى بغداد للاستفسار عن مشروع الاتحاد، وكانت النتيجة، فشل المشروع بسبب الخلاف على رئاسة الاتحاد، إذ كان الأمير يخطط ليصبح رئيساً لهذه المملكة المتحدة، الأمر الذي رفضه الجانب العراقي، بالإضافة إلى معارضة الحكومة البريطانية لهذا المشروع. وقد تم التخلي عن المشروع بعد وفاة الملك غازي في 4 نيسان عام 1939م نتيجة اصطدام سيارته التي كان يقودها بعمود كهرباء (Abu Nowar, 2006, p 144).

وتجدر الإشارة إلى أن الأمير عبدالله قد قام في الفترة (1933-1939م) بزيارة بغداد عدة مرات، وأحياناً كرر الزيارة أكثر من مرة في نفس العام. أما الملك غازي، فلم يزر عمّان قط خلال نفس الفترة (خماس، 2011).

**ثانياً: الوحدة في عهد الملك فيصل الثاني منذ عام 1939م وحتى عام 1951م.**

1. **الملك عبدالله والعراق من الوصاية على عرش العراق إلى قيام المعاهدة العراقية - الأردنية عام 1947م.**

**أ- الأمير عبدالله والوصاية على عرش العراق.**

أثر وفاة الملك غازي رشح البلاط الملكي العراقي ثلاثة أسماء من الهاشميين للوصاية على الأمير فيصل الذي كان صغيراً في السن، وهم؛ الأمير عبدالله، والأمير زيد، والأمير عبد الإله بن علي (1913-1958م) خال الأمير فيصل، وقد حاز الأمير عبد الإله على الوصاية، بعد استبعاد زيد، لأن زوجته تركية، ثم استبعد عبدالله لخشيتهم من سيطرته على عرش العراق (Wilson, 1989).

بعد استحداث الأردن لمنصب وزير الخارجية عام 1939م قام بافتتاح أول قنصلية في بغداد، وكان ممثلها الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، لرغبة الأمير عبدالله في سرعة تطور العلاقات بين البلدين. وفي عام 1940م طلب الأمير عبد الإله من الأمير عبدالله أن يتبنى مشروع حقيقياً لتوثيق الروابط بين البلدين الهاشميين (الموسى، 1990؛ خماس، 2011).

بعدها تطورت الأحداث في العراق سريعاً، حتى أصبح الجيش هو صاحب الكلمة العليا، مما دفع الأمير عبدالله في كانون الثاني 1941م إلى تحذير الأمير عبد الإله من التيارات الموالية لدول المحور داخل الجيش، إلا أنه لم يتمكن من مواجهة الجيش، والذي قام بتشكيل حكومة انقاذ وطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في شباط 1941م، وتم اختيار الشريف شرف بن راجح (1881-1955م) وصياً على العرش، ونتيجة لهذه الحركة، لجأ الوصي على العرش مع بعض الساسة العراقيين إلى الأردن (حمّاد، 1987).

أدرك الأمير خطورة هذا الانقلاب، فأرسل إلى الحكومة البريطانية يطالبها بالقضاء عليها، وقد تمكنت القوات البريطانية، بالاشتراك مع الفيلق العربي الأردني بالقضاء على حركة الكيلاني في أيار 1941م، وعاد الهاشميون إلى بغداد، وتم تخليص العراق من الانقلابيين الذين هربوا إلى إيران. وقد رسمت المشاركة الأردنية مرحلة جديدة من التفاهم بين البلدين (Glubb, 1957).

**ب- الأمير عبدالله والعراق ومشروع الوحدة مع سوريا:**

طرح الأمير عبدالله بعد استقراره في الأردن مشروع سوريا الكبرى، وبدأ يغتنم كل مناسبة للدعوة إليه، وفي أعقاب سقوط حكومة فيشي في سوريا عام 1941م أرسل الأمير مذكرة إلى الحكومة العراقية، بضرورة توحيد الجهود الأردنية – العراقية في تكتل هاشمي لتأييد مشروع سوريا الكبرى (هلال، 1989).

وبعد تصريح إيدن (A. Eden) (1897-1977م) عام 1943م قام الأمير بطرح فكرتين لمشروع سوريا الكبرى، هما: مشروع سوريا الكبرى المتضمن قيام دولة موحدة في سوريا الطبيعية تحت عرشه، مع وجود إدارة خاصة في لبنان وفلسطين، وبعدها يتم دعوة العراق. ومشروع الدولة السورية الاتحادية، التي تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين في دولة اتحادية، بعد استفتاء لبنان، وقيام وضع خاص في فلسطين (Shwadran, 1959؛ حمدان، 2013).

وطبقاً لتلك المشاريع كان الاتحاد مع العراق هو الخطوة التالية للوحدة مع سوريا، كما جاء في الفقرة (5) من مشروع سوريا الكبرى، وكذلك الفقرة (13) من مشروع الدولة السورية الاتحادية، وهذا ما يدل على أن فكرة الوحدة مع العراق كانت خامرةً في ذهن الأمير عبدالله أثناء عمله على مشروع سوريا الكبرى. وفي 28 تشرين الثاني 1946م رفضت الجامعة العربية المشروع نهائياً. إلا أن الملك عبدالله لم ييأس وأندفع بقوة للوحدة مع العراق، كخيار تكتيكي لا كهدف نهائي، بعدها يسهل ضم سوريا. وكان يقول: "أنني لن أهدأ، حتى أحقق وحدة هذا البلد مع إخوانه في الديار الشامية ثم بعدها العراق". وبعد فشل مشروع سوريا الكبرى توجه صوب العراق، مما يسهل ضم سوريا لاحقاً (Simon, 1974؛ مكاوي، 2010، ص ص 22-23).

وبعد أن طرح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (1888-1958م) مشروعه الاتحادي "الهلال الخصيب" الذي يضم العراق وبلاد الشام في عامي 1942م و1943م، وقدم فيه الأمير عبد الإله رئيسا ً للاتحاد، رفض الأمير عبدالله المشروعين لاعتقاده بأولويته للزعامة. كما عارضتهما بريطانيا وفرنسا، والدول العربية (أنطونيوس، 1946؛ ويلسون، 2000).

أرسلت الحكومة السورية رسالة إلى الملك عبدالله في 14 آب 1949م لتعرف موقفه من قيام اتحاد بين العراق وسوريا. فكان رد الملك: "بأنه لن يسمح بتدخل أي جهة في شؤون سوريا الداخلية". وقد هاجمت الحكومة الأردنية المشروع، وبعثت برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في 10 تشرين الأول، جاء فيها: "أن مشروع الاتحاد مصطنع، ويشكل خطراً على الأردن، وسيؤدي إلى عدم الاستقرار بين البلدان العربية". وفي تشرين الأول 1949م صرح الملك عبدالله: "بأن المقترحات المعروضة لتوحيد سوريا والعراق بمثابة وضع العربة أمام الجواد". كما أسفرت اللقاءات التي جرت بين أطراف أردنية وعراقية، عن رفض الأردن القاطع للوحدة بين سوريا والعراق (الحيالي، 2001، ص 147).

**ج- العراق والأردن ونشأة الجامعة العربية.**

بدأت عمليات التنسيق بين العراق والأردن قبل نشأة الجامعة العربية، ففي 24 آب 1943م طلب الأمير عبدالله من الحكومة العراقية السير على سياسة موحدة في اجتماعات تأسيس الجامعة. كما تم التوافق الهاشمي مرة أخرى في ٥ آب ١٩٤٤م. وفي 4 شباط 1945م صرح الأمير عبدالله: "بغداد هي عمّان، وعمّان هي بغداد، وطن واحد، وشعب واحد، وغرض واحد هو الثورة العربية". كما رسم الأمير مع الوصي في أذار سياستهم المشتركة قبل صياغة ميثاق الجامعة، وقد عبر الطرفان في مؤتمر القاهرة عن وجهات نظر متشابهة (ابن الحسين، 1989، ص 255؛ خماس، 2011).

وبعد تأسيس الجامعة عام 1945م، تركزت جهود العراق والأردن على مواجهة تنامي المحور السعودي المصري ضد الهاشميين داخل الجامعة، حتى وصل الأمر إلى تلويحهما بالانسحاب من الجامعة في كانون الثاني 1946م. وكان الأمير قد أطلع وزير الخارجية البريطاني عن استيائه من الجامعة العربية، لشعوره بأن الملك السعودي والملك المصري يوجهانها كما يريدان، وأنه إذا توصل إلى اتحاد مع العراق، قد ينسحبا منها (Simon, 1974؛ McLoughlin, 1993).

وعند صياغة مشروع "الضمان الجماعي" في تشرين الأول 1948م طرح العراق مشروعه الذي عبر فيه عن موقف العراق والأردن، والذي دعا لتقديم التسهيلات اللازمة في حالة الدفاع المشترك، وتأليف لجنة استشارية عسكرية دائمة، وهو ما أدى فيما بعد إلى قيام معاهدة الدفاع المشترك في حزيران 1950م (ويلسون، 2000).

**د- فلسطين بين العراق والأردن.**

ظهر الإجماع العراقي - الأردني جلياً بخصوص القضية الفلسطينية بدءاً من مطلع عام 1946م، ففي شهر شباط جرت محادثات بين الأمير عبدالله ورئيس الوزراء العراقي، صدر بعدها تصريح بأن العرب أجمعوا أمرهم على الدفاع عن فلسطين بكل الوسائل المشروعة. وفي 4 تشرين الثاني 1947م زار رئيس الوزراء العراقي صالح جبر (1896-1957م) عمّان، للتوافق على الإجراءات التي سيسلكها البلدان ضد مشروع الدولة اليهودية، وتم التوافق على إيقاف عمل شركات النفط الأجنبية في العراق، ومواجهة القوات الصهيونية بقوات عربية نظامية (Simon, 1974؛ الحسني، 1933).

وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947م، خطط الأردن لاحتلال المناطق المقررة للعرب حسب قرار التقسيم، وقام باطلاع الحكومة العراقية على خططه، وطالبها بالمشاركة فيها، وقد أيد العراق تلك خطوات ووافق عليها. وعندما قرر مؤتمر القاهرة في شباط 1948م إعداد المتطوعين للقيام بإجراءات عسكرية داخل فلسطين، طالب الأردن والعراق أن تكون تلك الإجراءات بقوات نظامية. وبعد صدور قرار الاشتراك بالحرب، تحرك الجيش العراق، لاتخاذ مواقعه المخصصة في فلسطين يوم 15 أيار 1948م (Glubb, 1957؛ الروسان، 1979).

وعندما أعلنت الهدنة الأولى تقرر في عمّان بحضور الأمير عبد الإله والملك عبدالله قبول وقف اطلاق النار. وبعد الهدنة الثانية تباحث الطرفان في شباط 1949م، حول تسليم الخطوط المتواجد فيها الجيش العراقي إلى الجيش الأردني، وتم ذلك في نيسان 1949م. كما منح الملك عبدالله حق التفاوض عن الجانب العراقي (Glubb, 1957؛ الجبوري، 2015/2016).

وعندما أعلن الملك عبدالله أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأردن، وقام بضمها إلى الأردن في دولة واحدة في 24 نيسان 1950م، قررت الجامعة العربية فصل الأردن من مجلسها، إلا أن العراق رفض، وقامت الجامعة بتوسيط الأمير عبد الإله لدى عمه الملك عبدالله، الذي رفض تبديل سياسته اتجاه وحدة الضفتين. وفي 11 حزيران 1950م أعلن العراق بأن تلك الوحدة أملتها الظروف العسكرية القائمة، وأن هذه الوحدة لن توثر على التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وأدى موقف العراق هذا إلى إسكات مواقف الدول العربية المناهضة (الماضي وموسى، 1959؛ Shwadran, 1959؛ الروسان، 1979).

**2- معاهدة الأخوة والتحالف الأردنية العراقية لعام 1947م.**

في نيسان 1945م أرسل الأمير عبدالله وفد حكومي إلى بغداد لطرح مشروع اتحاد جديد بين البلدين. ثم تبعها زيارة للأمير في تشرين الأول، لمناقشة مشروع الاتحاد، وصرح بعدها في 21 تشرين الثاني: "أن أول اتحاد يمكن الحصول عليه هو اتحاد العراق والأردن، ومتى تم هذا، فستنتظم فيه اتحادات أخرى". وحتى تكون فكرة العراق عن الاتحاد أكثر وضوحاً، أرسل نجله الأمير طلال لبغداد، ليبيّن الخطوط الرئيسية لذلك الاتحاد (العبد اللات، 1993، ص 33؛ Salibi, 1993).

وفي شباط 1946م عقد مؤتمر أردني - عراقي في الشونة بغور الأردن، وبعد المباحثات تم الاتفاق على قيام اتحاد فعلي بين البلدين، أساسه توحيد النواحي العسكرية والتمثيل السياسي والجمارك. وبعد حصول الأردن على استقلاله في أيار تجددت المطالب في السير في طريق الوحدة العراقية الأردنية، بعد أن أصبح التشاور في الشؤون الخارجية السمة البارزة بين البلدين. وذكرت جريدة الجزيرة: "مع ظهور الأردن كدولة مستقلة، ونظراً للعلاقات المتبادلة بين العراق والأردن، فأن حلفاً وثيقاً سيخلد روابط الصداقة بين البلدين" (Porath, 1986؛ الموسى، 1990، ص 405؛ إبتسم ولبنة، 2017/2018، ص 64).

وأثناء زيارة الملك عبدالله إلى بغداد في 13 أيلول 1946م قدم فكرته لرئاسة الاتحاد، بأن يرتقي عرش العراق والأردن بعد توحيدهما، ويكون فيصل الثاني ولياً لعهده. يعقب ذلك توحيد الشؤون العسكرية والسياسية. وبعد عودة الملك من بغداد صرح: "أن اتحاد الأردن والعراق أمر تقرر مسبقاً في مؤتمر الشونة" (ابن الحسين، 1989، ص 136).

واجه المشروع الاتحاد معارضةً شديدة من الدول العربية، لأنه يشجع سياسة الأردن التوسعية. كما لم تشجعه بريطانيا لخشيتها من تبني الاتحاد للحركة القومية في البلاد العربية. وقد عملت تلك المعارضة على تقليص الاتحاد إلى معاهدة تعاون، بالرغم من الجهود التي بذلها البلدين لخلق تلك الوحدة، وفي 14 نيسان 1947م تم توقيع "معاهدة الأخوة والتحالف الأردنية العراقية". وقد حافظت المعاهدة على الاستقلال الذاتي للبلدين. مما تقدم نلاحظ تمسك الملك عبدالله برئاسة الاتحاد، حتى يسهل عليه ضم سوريا لاحقاً (Weldon, 2006؛ سن ها، 2009).

**3- مشروع اتحاد عام 1950م.**

في كانون الأول 1949م طرح الملك عبدالله في بغداد فكرة اتحاد تحت التاج العراقي. ثم طرح الفكرة – مرة أخرى - على وزير الخارجية العراقي في أيار 1950م. وفي 26 حزيران سافر الأمير عبد الإله إلى عمّان للاطلاع على فكرة الاتحاد، التي بنيت على أساس قيام اتحاد فدرالي يضم البلدين تحت عرش فيصل الثاني، وتأسيس مجلس أعلى للاتحاد يرأسه الملك عبدالله. وأن تحتفظ كل مملكة بدستورها الحالي. وتكون راية الاتحاد هي راية الثورة العربية. مع توحيد الأمور العسكرية والسياسية والمعارف مع إزالة الموانع الجمركية. ويكون للعائلة المالكة في الدولتين نفس الحقوق، وإذا توفي الملك بدون وريث يتم اختيار وريث من ذرية الحسين بن علي (خوري، 1990؛ عليوي، 2000).

وبعد دراسة الحكومة العراقية للفكرة اقترحت؛ بأن يتم توحيد التاجان الأردني والعراقي على رأسهما الملك عبدالله، على أن يكون الملك فيصل الثاني ولياً للعهد، وإذا توفي الملك بعدها يعمل بحكم المادة (20) من القانون الأساسي العراقي*([[1]](#footnote-1))*. كما تتوحد النواحي العسكرية والسياسة، وتزال الموانع الجمركية مع احتفاظ كل مملكة برايتها الحاضرة. كل ذلك في مدة خمس سنوات ثم ينظر بعدها في الخطوات اللاحقة. وما لبث أن تم تعليق المشروع (العبد اللات، 1993).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الملك عبدالله كان يرغب باقأمة اتحاد من تاجين، أما العراقيون فأرادوا اتحاد من تاج واحد لضمان الحكم في الفرع الهاشمي العراقي. أما بقاء الكيانات الداخلية كما هي لمدة خمس سنوات كان بهدف ترقب الحكومة العراقية مدى الفائدة التي ستجنيها من الاتحاد قبل التورط بأي التزامات مالية (الروسان، 1979؛ خوري، 1990).

وعندما جاء الملك عبدالله إلى بغداد في مطلع أيار 1951م فاتح رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي (1892-1968م) في موضوع الوحدة، وقال له: "أريدك يا توفيق مساعدتي في ذلك، حفاضاً على مستقبل العائلة الهاشمية". وعلى أثر مرض الأمير طلال أبرق الملك عبدالله إلى الأمير عبد الإله لملاقاته في أنقرة في 17 أيار، وحدثه عن الاتحاد، وأنه يريد أن يحتاط للأمر بتعين فيصل وريثاً للعرش. كما دعاه إلى عمّان في 30 أيار على أثر سفر الأمير طلال للعلاج، وبعد المشاورات تم الاتفاق على أن مشكلة ولاية عرش الأردن باتت ملحة، ولابد من وجوب توحيد البلدين بزعامة الملك عبدالله على أن ينتقل العرش بعد وفاته إلى ملك العراق (الروسان، 1979، ص 139).

وفي 6 تموز 1951م أتصل الملك عبدالله برئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح (1894-1951م)، ودعاه لزيارة عمّان للوساطة مع بغداد، إلا أن رياض الصلح تم اغتياله في عمّان في 16 تموز 1951م. وقد صرح الملك: "أن الذين قتلوا الصلح لا يريدون لمشاريع الوحدة النجاح".كانت أفكار الملك عبدالله حينها تتجه نحو تحقيق وحدة الأردن مع العراق أو سوريا، وضمن أي صيغة وحدوية. إلا أن القدر لم يمهله، إذ اغتيل في القدس في 20 من تموز 1951م،وبوفاة الملك عبدالله أنطوت صفحات الوحدة التي أفنى عمره بكتابتها (ابن الحسين، 1989، ص 317؛ مكاوي، 2010).

**الفصل الثالث: الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة مع العراق.**

أن مفهوم الأمير عبدالله لقضية الوحدة، مأخوذة من المفهوم الوحدوي للثورة العربية الكبرى، لذلك كرس الأمير حياته لتوحيد أمته بالحكمة والسداد، وكان يعتقد أن العرب لن تقوم لهم قائمة الا عن طريق الوحدة والاتحاد (ظبيان، 1967؛ Porath, 1986 Simon, 1974). وبسبب عدم نجاح مشروع سوريا الكبرى، وجه الأمير جهوده في سبيل إقامة وحدة بين الأردن والعراق، والتي امتدت في محاولات مستمرة، في الفترة من قيام إمارة شرق الأردن عام 1921م، وحتى استشهاد الملك عام 1951م، إلا أن جهوده في الوحدة مع العراق ذهبت جميعها أدراج الرياح، ولم يكتب لها النجاح، وذلك بسبب تظافر مجموعة من الأسباب، والتي يمكن أجمالها فيما يأتي:

1- التأثير الأجنبي والارتباط مع الغرب، فالعراق كان خاضعاً لبريطانيا في معاهدة عام 1922م، ومن ثم معاهدة عام 1930م. كما أن شرق الأردن خاضعاً للانتداب البريطاني حتى عام 1946م، ومن ثم أرتبط معهم في معاهدة عام 1948م. وهو ما أدى تكريس الهيمنة البريطانية على قرار البلدين، وهكذا نجد أن بريطانيا لم تقم بدعم أي مشروع تقدم به البلدين، لأنها تتعارض مع مصالحها، ومع الوعود التي قطعتها لليهود في فلسطين (McLoughlin, 1993؛ رزق، 1999).

وفي سبيل تحقيق مصالحها قامت بريطانيا باستغلال الخصومة الواقعة بين الهاشميين والسعودية، لذلك نراها تحتج على جميع المشاريع التي يقترحها الملك عبدالله، بأنها تثير مخاوف السعودية. كما أن فرنسا كانت تحتج باستمرار وبأعلى الأصوات على إقامة نظامين هاشميين مجاورين لسوريا، فكيف إذا تم توحيدهما معاً (محافظة، 1985؛ عبيدات، 2009).

2- التنافس الشديد بين ملوك وزعماء الدول العربية على أسس أسرية، لذلك نرى أن آل سعود، وملوك مصر، كانوا في محور معارض مع كافة المشاريع الوحدوية التي يطرحها الهاشميين بشكل عام، ومشاريع الملك عبدالله بشكل خاص، ثم أنضم لهما سوريا ولبنان. وقد قام هذا المحور المعارض ببث الدعاية المضادة للأسرة الهاشمية وزعامتها. كما أن العراق وقف أحياناً على حياد، حتى لا يتهم بالانسياق وراء السياسة الأردنية. فقد عارضت مصر مشاريع الملك عبدالله لأنها غير مستفيدة منها، بل أنه يضعف مركزها بين الدول العربي. بينما السعودية فأنها تخشى قيام وحدة هاشمية تطالبها باستعادة مملكتهم في الحجاز. أما سوريا ولبنان، فأنهم اختاروا أن يحكموا أنفسهم (Simon, 1974؛ McLoughlin, 1993؛ عبيدات، 2009).

3- ضعف الوعي القومي العربي وعدم شعور العرب بهويتهم، مما دفعهم إلى الولاء لكيانات مستقلة، يسودها الروابط الضيقة، كالروابط والقبلية والطائفية والمذهبية والحزبية. لذلك نرى المعارضة اللبنانية لقيام أي مشروع اتحادي، وكذلك وقوف بعض القوى الحزبية العراقية الفاعلة ضد الوحدة مع الأردن، واتهامها دائماً بأنها من الإرهاصات البريطانية التي تهدف لتسهيل مشاريعها الاستعمارية. كما أن غالبية الدول العربية كانت تتهم الملك عبدالله بالتساهل مع البريطانيين، ولا يتكلم إلا بلسانهم، فكانوا لا يروا بمشاريعه أي دعوة للوحدة، وإنما هي دعوة للانضواء تحت السيطرة البريطانية المستترة وراء العرش الهاشمي (الحيالي، 2001؛ Weldon, 2006).

4- اعتماد الأمير عبدالله منذ البداية على الوعد الشفوي المبكر الذي أطلقه المؤتمر العراقي العام الذي عقد في دمشق في أذار 1920م، ودعا فيه الأمير لتقلد عرش العراق، بالرغم من أن الأمير لم يكن مطلعاً على الأوضاع السياسية العراقية مع عدم معرفته بالصلاحيات التي يتمتع بها المؤتمر العراقي لتنصيبه ملكاً. إلا أن الأمير وافق عليها لأنها تلبي طموحاته في عرش العراق حيث حقق له ذلك المؤتمر أحلامه دون جهد أو عناء (العمري، 1935؛ عليوي، 2000).

5- الطموحات الشخصية الواسعة للأمير عبدالله، باعتباره وريث مشروع النهضة العربية، فالأمير يعتبر أكثر تحرراً، وأحلامه تضيق عندها حدود إمارته، مما جعله يعيش حياته يحلم بضم سوريا الطبيعية والعراق في كيان واحد، وبعد أن فشل مشروعه في سوريا الكبرى، لجأ إلى طرح مشروع الوحدة مع العراق، وعندما تم عرقلة المشروع أكثر من مرة، أتجه إلى ضم الضفة الغربية، وأقام وحدة الضفتين بالرغم من المعارضة الشديدة (أنطونيوس، 1946؛ Simon, 1974).

كان الأمير عبدالله يتطلع دائماً إلى استمرار الحكم الهاشمي في البلدين، والحفاظ على مستقبل الأسرة الهاشمية، ويعمل على زيادة سلطتها بالاتحاد مع أي دولة عربية أخرى. لذلك نرى أن الأمير كان يطرح نفسه دائماً كزعيم على رأس تلك المشاريع، بصفته عميد الأسرة الهاشمية. مما يعني توسيع نفوذ الأمير وتقوية سلطته كقوة تنافسية في المنطقة، لذلك كانت القيادة العراقية تخشى من طموح الأمير في السيطرة على عرش العراق (الزركلي، 2009).

6- قيام تلك المشاريع على أسس ملكية بحته على رأسها الأسرة الهاشمية، لذلك كانت هذه المشاريع جزئية، لا تقدم إلا أنصاف الحلول، لأن أغلبية الأنظمة العربية في المنطقة تنافس الهاشميين على زعامة العالم العربي، فتحولت إلى معاداتهم حرصاً على مصالحها. وخاصة أن قيام أي اتحاد على أسس ملكية لا يخدم إلا الأسرة الهاشمية، مما يؤدي إلى عزل بقية الأنظمة (الحصري، 1985).

7- وجود النظام الملكي الدستوري في العراق، والذي أوجد حكومات قوية قادرة على فرض مواقفها بما يناسب مصالحها القطرية، مما أدى ضعف ملك العراق امام هذه الحكومات وخضوعه لها. لذلك نرى أن الحكومات العراقية كانت تؤيد أي مشروع يطرحه الأمير عبدالله، ولكنها ما تلبث أن تضع التعديلات وتفرض العراقيل في عملية إلهاء للجماهير، وخاصة مؤيدي الأسرة الهاشمية. كما أن تلك الحكومات كانت تضغط، بحيث تكون الزعامة لملوك العراق، وهو ما يتعارض وطموحات الأمير عبدالله (الروسان، 1979).

8- عدم أهمية الأردن بالنسبة للعراق، وخاصة أنها لا تغدو أكثر من لواء من ألوية العراق الأربعة عشر، وهي بذلك لا تساعد العراق على مواجهة الأخطار المحيقة به، وإنما تلقي على كاهله أعباء جديدة لحماية بقعة نائية وفقيرة كالأردن. ولذلك نرى أعضاء البرلمان العراقي يصرحون أثناء مناقشة معاهدة الأخوة والتحالف لعام 1947م، بأن استقلال الأردن حرمه من (6) ملايين جنيه كانت تتلقاها الحكومة الأردنية من بريطانيا، لذلك أخذت تبحث عن تمويل جديد من العراق لتثبيت وضعها بعد الاستقلال، وهو ما يشكل عبئاً على الاقتصاد العراقي (Simon, 1974؛ إبتسم ولبنة، 2017/2018).

9- تشجيع الحكومة البريطانية لفكرة الجامعة العربية، ودعوة الأقطار العربي لتأسيس مجلس الجامعة، كبديل يحل مكان أي وحدة عربية منتظرة. مما شجع البلدان العربية على دعم مشروع الجامعة لأنه يقتصر على وحدة السياسات الخارجية مع المحافظة على استقلالها الداخلي، وهكذا ظهرت الدعوات من داخل الجامعة، بأن قيام المشاريع الوحدوية تضعف الجامعة العربية، مما قد يؤدي ببعض البلدان العربية لتقليدها، وبالتالي تنقسم هذه الدول إلى تكتلات، وتنهار الجامعة ككل (عبيدات، 2009).

**الخاتمة**

جاءت هذه الدراسة للتعرف على الوحدة مع العراق في فكر الملك عبدالله الأول ابن الحسين، بالإضافة إلى معرفة المراحل العملية والنظرية والمفاوضات التي تمت بخصوص مشاريع الوحدة التي تم طرحها، كما حاولت الدراسة التعـرف على الأسباب التي أدت إلى عرقلة جهود الملك عبدالله الرامية لتحقيق الاتحاد مع العراق، وخاصة المعارضة البريطانية والفرنسية، وكذلك معارضة بعض الدول العربية لتلك المشاريع، وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

أولاً: قام الملك عبدالله الأول بجهود كبيرة لقيام الاتحاد بين الأردن والعراق، وقد ساهمت الحكومة الأردنية في دعم تلك الجهود، وكانت الغاية الأولى من تحقيق تلك الوحدة بناء نواة لمشروع وحدوي عربي أوسع، ينطلق ليشمل كافة الدول العربية.

ثانياً: لم تقم بريطانيا بدعم أي من المشاريع الوحدوية التي طرحها الأمير عبدالله، وذلك لتعارضها مع مصالحها، وقد قامت بالمماطلة أكثر من مره، حتى يتسنى لها طرح فكرة تأسيس الجامعة العربية، ليحل مكان أي وحدة عربية منتظرة.

ثالثاً: عارضت الدول العربية كافة مشاريع الوحدة الهاشمية، لشعورها أن التنافس مع الهاشميين يسبب خطورة على مراكزها وسلطناها، فعملت بكل قوتها على معارضة وإفشال تنفيذ تلك المشاريع، ومن ثم التشكيك بنوايا الهاشميين وطموحاتهم في الزعامة.

رابعاً: لم يتمكن الملك فيصل من مساعدة الأمير عبدالله في قيام الوحدة المنشودة، بالرغم من تزعمه للأسرة الهاشمية، بعد وفاة والده الشريف حسين، وذلك لانشغاله بتثبيت كيان الدولة العراقية، من جهة، ومحاولة تحقيق حلمه في استعادة عرش سوريا، من جهة أخرى. وأكتفى الطرفان بقيام معاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام 1931م.

خامساً: كانت العلاقات بين الأمير عبدالله والملك غازي متوترة في البداية، وذلك لاختلاف وجهات النظر بينهما، فالملك يتحدث بعنفوان الشباب، أما الأمير فيتحدث بمنطلق الخبرة. كما أن علاقة الملك مع بريطانيا فاترة، بينما علاقة الأمير وثيقة. وعندما تحسنت العلاقات، لم يسعف الوقت الأمير لقيام مشروعه الاتحادي، بسبب وفاة الملك غازي بحادث سير.

سادساً: بالرغم من كثرة المشاريع الوحدوية التي تم طرحها في عهد الملك فيصل الثاني الذي كان تحت وصاية الأمير عبد الإله، إلا أن الوصي على العرش والحكومة العراقية لم يتوافقا على الاتحاد مع شرق الأردن، بحجة أنها تشكل عبئاً اقتصادياً على العراق، وكذلك خوفاً من طموح الأمير عبدالله. وقد توصل الطرفان أخيراً إلى ما هو أقل من الاتحاد، حيث تم توقيع معاهدة الأخوة والتحالف الأردنية العراقية لعام 1947م.

سابعاً: لم يتحقق حلم الأمير عبدالله في الوحدة في سوريا الكبرى بسبب معارضة الفرنسيين، ورغبة والسوريين بأن يحكموا أنفسهم. كما أن أحلامه بالوحدة مع العراق ذهبت في البحث والتدقيق لإضاعة الوقت، كما أنه لم يستطع استعادة ميراث عائلته في الحجاز التي سيطر عليها ابن سعود.

ثامناً: كان الأمير عبدالله، وحتى اخر أيامه يؤمن في أن مستقبل العرب في وحدتهم تحت ظل الهاشميين، وأن التجزئة وعدم الاتحاد هما مصيبتا العرب الكبريان. وبما أن الأمير واسع الطموحات، عاش طيلة حياته يحلم بقيام وحدة عربية، سواء مع سوريا أو العراق أو فلسطين، وأن يكون على رأسها ملكاً متوجاً.

تاسعاً: جاء اغتيال الملك عبدالله، ليكون المسمار الأخير في نعش مشروع الاتحاد بين العراق والأردن، ولتنتهي مرحلة مهمة من مراحل العلاقات العراقية - الأردنية.

عاشراً: اتسمت العلاقات الأردنية – العراقية بالترابط الوثيق، وأنها علاقات ذات خصوصية أساسها الترابط الأسري الهاشمي، كما عكست الزيارات المتبادلة الحاجة إلى تنسيق المواقف بين القيادتين. وهو ما قاد الأمير عبدالله إلى ربط العراق بالأردن من خلال مشاريع الاتحاد، غير أن معارضة بريطانيا، واليهود، والدول العربية، وكذلك بعض القوى الفاعلة في العراق لتلك المشاريع، حال دون تحقيق الوحدة بين البلدين.

**قائمة المراجع:**

**1- المراجع العربية:**

* ابن الحسين، عبدالله (1989). مذكراتي. (ط1)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
* الجبوري، محمد حمد خلف (2015/2016). العلاقات الأردنية – العراقية (1921 – 1951م) الوثائق الهاشمية (أوراق عبدالله بن الحسين) مصدراً. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الى البيت، المفرق: الأردن.
* الحسني، عبدالرزاق (1933). تاريخ الوزارات العراقية. (د. ط) ج1، صيدا: مطبعة العرفان.
* الحصري، ساطع (1985). العروبة أولاً. (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* حمّاد، مجدي (1987). العسكريون العرب وقضية الوحدة. (ط1)، بيوت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* حمدان، محمد سعيد (2013). العلاقات العراقية السعودية ما بين 1914-1953. (ط1)، عمّان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
* حميدي، جعفر عباس (2015). تاريخ العراق المعاصر (1914-1968م). (ط1)، بغداد: دار مكتبة عدنان للنشر والتوزيع.
* الحيالي، محمد جعفر فاضل (2001). العلاقات بين سوريا والعراق 1945-1958: دراسات في العمل القومي المشترك. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* خماس، عدي أسعد (2011م-1342هـ). الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية (2003-2010م). رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.
* خوري، يوسف (1990). المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989م. (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* الروسان، ممدوح (1979). العراق وقضايا الشرق العربي القومية (1941-1958م). (ط1)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
* الزركلي، خير الدين (2009). عامان في عمان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن 1921-1923م. (ط1)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
* السراج، سامي (1947، 23 كانون الثاني). نشأة الامارة فى شرق الاردن. مخطوط رقم 3270 ز، مخطوط غير منشور، مخطوطات جامعة الملك سعود، السعودية. تم الاسترجاع من موقع: <http://makhtota.ksu.edu.sa/>، بتاريخ: 28 كانون الثاني 2021م.
* العبد اللات، أرشيد فالح عيسى (1993م/1413هـ). العلاقات الأردنية – العراقية (1946–1958م). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد: الأردن.
* العمري، محمد أمين (1935). تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى (1914-1918). (ط2)، (3) مج، بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
* الماضي، منيب؛ والموسى، سليمان (1959). تاريخ الاردن في القرن العشرين 19-1959م. عمّان: مكتبة المحتسب.
* المقصقص، خالد (2016). *تجنيس القبائل المتاخمة للحدود الاردنية-السعودية 1921-1933م*. مجلة المنارة: مج (22)، ع (3/ب)، ص ص ٣٥٩-٤٢٦.
* الموسى، سليمان (1990). إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946م. (ط1)، عمّان: جمعية أعمال المطابع التعاونية.
* أنطونيوس، جورج (1946). يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي، دمشق: مطبعة الترقي.
* الهندي، هاني (2015). الحركة القومية العربية في القرن العشرين. (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* رزق، يونان لبيب (1999). موقف بريطانيا من الوحدة العربية (1919-1945م). (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* سن ها، كيم (2009). تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان: الأردن.
* ظبيان، تيسير (1967). الملك عبدالله كما عرفته. عمّان: المطبعة الوطنية.
* عبيدات، ميسون (2009). *موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى (1920-1951م)*. مجلة المنارة: مج (15)، ع (1)، ص ص 9-49.
* عليوي، هادي حسن (2000). الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي 1918-1952. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* قاسمية، خيرية (2003). من بقية السيوف: أحمد سامي السراج (1892-1960)، أوراق ومذكرات. (ط1)، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
* كوريّة، يعقوب يوسف (1998). إنجليز في حياة فيصل الأوّل. (ط1)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
* لبنة، غوانم؛ وإبتسم، زيتي (2017/2018). الانتداب البريطاني في شرقي الأردن (1921-1946م). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانه: الجزائر.
* محافظة، علي (1985). موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919-145م). (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* محافظة، محمد (2001). *ترسيم الحدود الدولية لأمارة شرقي الأردن مع نجد والحجاز 1921-1946م*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: أبحاث جامعة اليرموك، ISSN (1023-0165)، ص ص ٨٥١-٨٦٩. . تم الاسترجاع بتاريخ: 8 شباط 2021م.
* مقارنه، محمد عبدالرحمن. (2016). *المعاهدة العراقية-البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنية-البريطانية ١٩٢٨م: دراسة مقارنة*. المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج (10)، ع (1)، ص ص 49-72.
* مكاوي، نجلاء سعيد (2010). مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* هلال، علي الدين (1989). أمريكا والوحدة العربية 1945-1982. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* ويلسون، ماري (2000). عبدالله وشرق الأردن (بين بريطانيا والحركة الصهيونية). (ط1)، ترجمة: فضل الجراح، بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع (ش. م. م).

**2- المراجع الأجنبية:**

Brand, L. A. (1994). Jordan’s Inter-Arab Relations .New York: Columbia University press.

Glubb. J. B. (1957). A Soldier with Arabs. London: Hodder and Stockton.

Khadduri, M. (1951). Independent Iraq: A Study in Iraq Politics since 1932. London: Oxford University press.

Maan, A. N. (2006). The Development of Trans-Jordan (1929-1939) A History of The Hashemite Kingdom of Jordan. (1st Ed), ITACA Press, UK.

McLoughlin. L. (1993). Ibn Saud: Founder of a Kingdom. London: Macmillan.

Porath, Y. (1986). In Search of the Arab Unity: 1930-1945. London: Frank Cass,

Salibi, K. (1993). The Modern History of Jordan, London: I. B. Tauris.

Simon, R. (1974). The Hashemite "Conspiracy" Hashemite Unity Attempts (1921-1958), International Journal Middle East Studies, Vol (5).

Shwadran, B. (1959). Jordan: A State of Tension. New York: Council for Middle Eastern Affairs Press.

Wilson, M. C. (1989). King Abdullah: Britain and the Making of Jordan. Cambridge; Middle East Library.

Weldon, C. M. (2006). Confronting An Empire, Constructing A Nation: Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine, I. B. Tauris & Co Ltd, New York.

1. () نصت المادة (20) من القانون الأساسي العراقي على أنه؛ إذا شغرت ولاية العهد، فأنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أكبر ابناء الحسين بن علي مدة شغورها (العبد اللات، 1993، ص 70). [↑](#footnote-ref-1)